

مصاوب الأزمة يطالبون بتصنيف غير الإعاقة ويبحثون عن التعويضات المتاحة إبراهيم: أرقام الـ٨٠ ألف معوق في سورية غير دقيقة!

الوطن

بات مصطلح معوق يشمل في زمن الأزمة آلاف المواطنين الذين لم يعودوا قادرين على تلبية احتياجاتهم بمفردهم كما أتى في تعريف المعوق قانونياً فحولات الجرائم الإرهابية من قذائف وتفجيرات وغيرها عدداً من المواطنين إلى مصابي أزمة.

اليوم يتم الحديث عن أن ١٠٪ من تعداد السكان معوقون حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية وكما ورد في تصريح صدر مؤخراً عن وزارة الشؤون تحدث عن ٨٥ ألف معوق في سورية وهذه الأرقام تعطي مؤشراً لبدء التفكير في قوانين جديدة تضمن حصول المسابيين على الرعاية المطلوبة.

على حين رأت مديرة الخدمات في وزارة الشؤون ميساء إبراهيم أن القانون ٣٤ كاف لتلبية تلك الاحتياجات.

موضحة بعض المزايا التي قد يحصل عليها المساب إن سجل في نطاق الإعاقة منها إعفاءات جرمية على معدات خاصة به كسيارة مثلا ومفاضلات خاصة في الجامعات وفرص عمل في القطاع الحكومي والخاص. وتعويضات نقدية أحياناً لبعض الحالات وعن الأرقام أوضحت إبراهيم أنها غير دقيقة بسبب عدم تمكن بعض المسابيين من التسجيل في المديرية الخاصة بالوزارة للحصول على بطاقة معوق.

وأكدت إبراهيم اضطلاع المجتمع الأهلي بجمعياته المختصة بالعمل بهذا المجال وتقديم الخدمات للمعوقين، وكما تصح تسميتهم مصابي الأزمة.

ومن المزايا التي يمكن أن يحصل عليها المساب هي الكرسي المتحرك أو أطراف صناعية.

ونوهت إبراهيم بتقديم هذه التسهيلات لهم بواسطة دراسة هذه الحالات في نطاق خاص.

وعلمت «الوطن» من مصادر مقربة أنه تم التعاقد مع معمل لصناعة الأطراف الصناعية غير الذكية لخدمة هذه الشرائح من المعوقين وتتم الدراسة لهذا الملف.

السؤال المطروح لم يدخل «مصاب الأزمة» مفهوم معوق في التعاملات الوزارية ولا يتم دراسة قوانين خاصة بهم لتقديم التعويضات اللازمة التي تتناسب مع حالاتهم التي لا تتشابه أحياناً مع تصنيفات المعوقين في القوانين السورية.

آلاف المسابيين يحتاجون إلى بت قضاياهم والتعامل بجديّة أكبر في حالاتهم.



طبيب يتقاضى مبلغاً من المال بحجة تشغيل جهاز لعمل جراحي في المشفى الوطني في السويداء!

السويداء-عبير صيمومة

ويحسب معد التقرير في الرقابة أنه وبعد ثبوت تقاضي الطبيب مبلغ ١٠ آلاف ل. س دون وجه حق وهذا مخالف لواجبات الطبيب وأداب المهنة الواردة في قانون التنظيم النقابي رقم ١٦ لعام ٢٠١٢ تمت إحالة الطبيب (و. ج) الأخصائي في الجراحة العصبية إلى مجلس النقابة لاتخاذ ما تراه مناسباً بحقه بسبب تقاضيه المبلغ المذكور من الموطنة لائحة عميش دون وجه حق واسترداد المبلغ من الراتب الشهري للطبيب وإعادته للشاكية ونقل الطبيب خارج المشفى الوطني لمدة ثلاثة أشهر للأسباب المذكورة.

ويبقى السؤال الذي جرى توجيهه لنقابة الأطباء والسويداء ما الذي يدفع الأطباء إلى هذا التصرف، فكان جواب نقابة الأطباء في السويداء الدكتور كمال عامر حول الشكوى أن الطبيب (و. ج) لم يعترف وخاصة لعدم وجود شهود على ما تم تسببه إليه، حيث جرى التعامل مع القضية بناء على قناعة الدكتور كمال وليس حسب المعطيات، علماً أننا كنا نقبل رفض هذا التصرف ونحاسب عليه ولا نقبل به، مضافاً إن النقابة على قناعة بأن راتب الأطباء وأجور فخصمهم لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية في البلاد لأنه بات من الضروري دعم الأطباء الذين استمروا في البلد خلال هذه الأزمة ولم يهاجروا. لاستمرار بقائهم، ونظراً لحاجة المشفى لهم مع تأكيدهم عدم موافقة النقابة على أي خطأ ومحاسبة أي طبيب يخالف واجباته أو آداب المهنة.

ما زالت قضايا بعض الأطباء الأخصائيين والمتعاقدين مع المشافي العامة ممن يحاولون استغلال حاجة بعض المرضى لإجراء عمليات جراحية في المشافي الحكومية تنطو على السطح بين فترة وأخرى يقام البعض منهم بمطالبة أهالي المرضى بمبالغ نقدية معينة لإجراء العمل الجراحي متذرعين بقضية الدور الذي يفرضه الضغط الكبير على المشفى، مستغلين حاجة المريض إلى عمل جراحي يعجز عن إجرائه في أحد المشافي الخاصة حيث وردت إلى مديرية الرقابة الداخلية في مديرية الصحة في السويداء العديد من الشكاوى وكان آخرها الشكوى المقدمة من السيدة لايقة عميش تشكو فيها طلب الدكتور (و. ج) مبلغ ١٠ آلاف ل. س مقابل عملية إسخاعية، شظف في الرأس، في المشفى الوطني ونظراً لحالة ابنها الحرجة قامت باستدانة المبلغ ودفعه للطبيب فمن جهاز الشظف المطلوب لبيتين لها لاحقاً أن العملية مجانية ولا يحق للطبيب المذكور طلب المبلغ، الأمر الذي دفعها إلى تقديم شكوى إلى إدارة المشفى الوطني بالسويداء الذي حول شكواها إلى الرقابة الداخلية في مديرية الصحة.

بدوره مدير الصحة في السويداء الدكتور حسان عمر أكد أنه تمت إحالة الشكوى إلى مديرية الصحة التي اتخذت الإجراءات المناسبة فوراً ومعاينة الطبيب من قبل جهاز الرقابة والتفتيش.

زيادة في الخلافات التجارية محكمة البداية الأولى بدمشق تستقبل يومياً ١٠ دعاوى تجارية

محمد منار حميجو



قزاز له الوطن: ازدياد عددها يعود إلى الضغط الكبير على محاكم دمشق ومحكمة التجارة البحرية تنظر بعدد لا بأس به من الدعاوى

ولحلب لا يوجد فيها مثل هذه المحاكم. والسبب في ذلك يعود إلى قرب المناطق الساحلية من الموانئ البحرية. وأوضح قزاز أن القانون السوري نص على هذا النوع من الدعاوى البحرية وهي تختص فقط في التجارة التي تتم عبر البواخر والموانئ مشيراً إلى أن ازديادها يعود إلى وجودها في المناطق الساحلية بينما دمشق

كشف الرئيس الأول لغرف محاكم البداية بدمشق أحمد قزاز أن الغرفة التجارية في القصر العدلي تستقبل يومياً نحو ١٠ دعاوى تجارية لافتاً إلى أن أعداد الدعاوى إزداد بشكل كبير خلال الأشهر الماضية وهذا يدل على أن هناك حركة تجارية بعدما توقفت بشكل جزئي خلال سنوات الأزمة.

وبيّن قزاز في تصريح خاص له «الوطن» أن ازدياد الدعاوى التجارية حالياً يعود إلى الضغط الكبير على محاكم البداية بدمشق ولاسيما أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين من أبناء المحافظات الأخرى يقضون رفقهم أمام محاكم دمشق باعتبارها مناطق آمنة مؤكداً أن المحاكم كانت تستقبل في العام الماضي كمعدل وسطي يومياً بين ٣ إلى ٥ دعاوى.

ولفت قزاز إلى أن الدعاوى التجارية البحرية إزادت أيضاً بشكل ملحوظ في الأونة الأخيرة وهذا يدل على أن هناك نشاطاً بحرياً على السواحل السورية مبيّناً أن المحاكم المختصة في هذا المجال موجودة فقط في المناطق الساحلية بينما دمشق

ضوابط ومعايير محددة للتخصيص لشركات التطوير العقاري

عمار المياسين

تأسيس الشركات العقارية من حيث الحصول على ترخيص نهائي حيث تم التأكيد على استيفاء الشروط مع ضمان حقوق المكتسبين.

وبهذا الخصوص أكد الوزير ضرورة وضع ضوابط ومعايير محددة يتم الاعتماد عليها عند دراسة طلبات ترخيص شركات التطوير العقاري كون المرحلة القادمة ستكون مرحلة إعمال كبيرة وإماتيز وهذا الأمر يحتم وجود عقارين ذوي خبرة في هذا المجال. كما ناقش الحضور موضوع دراسة وضع الشركات التي حصلت على موافقة أولية ولم تراجع الهيئة حيث تقرر مراسلة هذه الشركات وإعطاؤها مهلة حتى نهاية هذا العام لتستكمل ترخيصها.

وتم خلال الاجتماع دراسة إحداهن بعض مناطق التطوير العقاري ووجه الوزير بضرورة استكمال جميع الأوراق القانونية الخاصة بملكية الأراضي عند عرض الهيئة دراسة إحداهن منطقة تطوير عقاري.

وحضر الاجتماع معاون الوزير م. راما ظاهر وعدد من المعنيين في الوزارة.

يشار إلى أن عدد شركات التطوير العقاري المرخص لها يبلغ ٣٨ شركة حالياً وأن عدد مناطق التطوير بلغ ٢٣ منطقة عقارية على امتداد سورية.

دراسة إحداهن درجة دكتوراه التأهيل والتخصص

في المعهد العالي لإدارة الأعمال

هادي بك الشريف

إطلاق درجة دكتوراه التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال «DBA»، وأشار وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني إلى دور الماجستير بشكل عام في رفد القطاع الحكومي والخاص بالأطر المؤهلة تأهيلاً تطبيقياً عالياً تمهيداً لدراسة المشكلات الإدارية المزمنة وإيجاد الحلول المناسبة لها على قاعدة معرفية عميقة للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر الدكتور علي الخضر عميد المعهد العالي لإدارة الأعمال المديرات والدوابع للتفكير بإحداهن درجة دكتوراه التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال. مشيراً إلى التطورات العلمية المتلاحقة والتحول السريع في مختلف ميادين علم إدارة الأعمال والحاجة إلى إعداد أطر نوعية لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية والعربية، واعتماد الكثير من الجامعات العالمية والعربية لهذا النوع من البرامج.

شارك في الندوة شخصيات اقتصادية وإدارية من القطاع الحكومي والخاص أكدوا أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وصور هذه الشهادة في رفد سوق العمل في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية بكوادر متميزة أكاديمياً وقادرة على إيجاد حلول نوعية.

أكدت وزارة التعليم العالي أن عدد خريجي ماجستيرات التأهيل والتخصص (MBA وEMBA) من مختلف الاختصاصات بلغ نحو ٦٠٠ خريج، ذاكراً ضرورة وجود أسباب موجبة وحقيقية لإطلاق درجة دكتوراه في المعهد مع توافر المقومات والبني التحتية والكوادر البشرية التي ستقوم بهذا العمل المهم، وذلك تمهيداً لمناقشة الموضوع بصيغته النهائية في مجلس التعليم العالي.

وأشارت الوزارة إلى أن المعهد العالي لإدارة الأعمال يمنح الشهادة التحضيرية في الإدارة – الإجازة في علوم الإدارة – الماجستير في علوم الإدارة – الدكتوراه في علوم الإدارة، وفي مجال التأهيل والتخصص ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال من مختلف الاختصاصات: (إدارة تنفيذية – مصارف إسلامية – إدارة وتنظيم الاتصالات). إضافة إلى برامج ماجستير باللغة الإنكليزية (MBA وEMBA) بالتعاون مع جامعات أوروبية. وفي سياق متصل نظم المعهد أمس ندوة حول جدوى

خبير في الإنتاج الحيواني:

البيض النباتي كذبة تجارية كبرى



على أنه نباتي نوع من الخداع التجاري لأخوة المستهلكين. ومن جانب آخر قال قرقنفة: لا يوجد تباين في القيمة الغذائية بين بيض الدجاج ذي القشرة البيضاء وبيض الدجاج ذي القشرة البنية وينتج لون قشرة البيض من الأصباغ التي ترتبب خلال تشكيل البيضة ويمكن أن تختلف وفقاً لنوع وسلاسة الدجاج، وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط كبير بين لون القشرة والقيمة الغذائية بشكل عام، هناك بعد يتعلق بالعادات لتفضيل لون على الآخر.

دجاج تمت تغذيته بمنتجات نباتية ١٠٠٪ حيث تتشكل أغلاف الدجاج من حبوب الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا (ما تبقى من فول الصويا بعد استخلاص الزيت منه). إضافة إلى الأملاح المعدنية والفيتامينات والأحماض الأمينية. مؤكداً أن القوانين والأنظمة الناظمة في سورية منعت منذ فترة بعيدة استخدام المنتجات الحيوانية (مسحوق الدم، مسحوق العظم، مسحوق السمك) في تغذية الدواجن، كما منعت استيراد هذه المنتجات بشكل نهائي، وقال قرقنفة إن قيام البعض بطرح البيض

وأوضح المهندس عبد الرحمن قرقنفة الخبير في الإنتاج الحيواني، أن بيض الدجاج مادة غذائية مهمة للإنسان في جميع مراحل حياته، والبيضة كثر غذائي مغلف بداخلها ١٣ نوعاً من الفيتامينات والمعادن الرئيسية، بما فيها فيتامين (ب٢ و١٢ و٥) إضافة إلى حمض الفوليك، ويترجع البيض قمة مصادر البروتين الحيواني من حيث قيمته الحيوية، إضافة إلى احتوائه كميات من مركبي اللبوتين والزانكسين وهما مركبان يعلمان دوراً مهماً في منع الإصابة بقدان البصر لدى كبار السن، وأيضاً تقليل الإصابة بالسلس، كما أن الكولين يعتبر ضرورياً لتطور الدماغ والذاكرة.

وأشار قرقنفة إلى أن بيض الدجاج منتج حيواني ينتج من الدجاج البياض المتمتع بصحة جيدة، والذي جرت تربيته في المداجن، أو على هامش المزرعة في حقول الربيع، وأن مصطلح البيض النباتي يستخدمه البعض للإشارة إلى أن الدجاج المنتج للبيض جرت تغذيته على مواد نباتية، وأكد أن جميع بيض الدجاج السوري ناتج عن

نحو ٧٠٪ من

أفران طرطوس مخالفة

طرطوس- محمد حسين

أكد مدير التموين وحماية المستهلك بطرطوس عاطف أحد أن عدد الأفران الخاصة التي تمت مخالفتها منذ بداية هذه السنة وحتى منتصف الشهر الجاري بلغ ٥٤/ فرناً تراوحت بين البيع بسعر زائد وعدم التقيد بأوقات العمل وعدم التقيد بأوقات العمل وعدم التقيد بوزن وعمد عين كامل المخصصات مشيراً إلى أن عدد الأفران المخالفة توزعت على كامل مساحة المحافظة مدنية وريفياً..

وأوضح مدير التموين وحماية المستهلك بطرطوس أن عدد هذه المخالفات بلغ ١٨٦/ مخالفة وتراوحت مخالفات هذه الأفران من مخالفتين إلى ١١/ مخالفة خلال هذه الفترة فقط وقرنين منها تم إغلاقهما مدة شهر والبقية تم إحالتهم للقضاء أصولاً.

ويذكر أن عدد الأفران الخاصة في المحافظة يبلغ ٨٦/ فرناً أي إن عدد المخالف منها يقوى ٧٠٪/.

خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً. والتكرار الالات للمخالفات من أصحاب هذه الأفران يطرح بجديّة موضوع العقوبات المطروحة إن كانت مادية أو إغلاقاً لقرنات محددة.. فالإغلاق له تبعاته الاجتماعية فكل قرن يطغى مساحة جغرافية وقاطنوها يحصلون على خبزهم من هذا القرن وكذلك العقوبات المادية التي تتأخر كثيراً في المحاكم ولا يبدو أنها تأتي فمارها ولذلك بطريقة منتظمة.

يجب تطوير هذه العقوبات باتجاهات أخرى قد يكون سحب الترخيص واحده منها أو قيام الجهات العامة باستثماره خلال فترة العقوبة.

رجاء يونس

بمشاركة نحو ٦٥ باحثاً وخبيراً من كليات الزراعة في الجامعات السورية والمراكز والهيئات البحثية في وزارة الزراعة ونقابة المهندسين الزراعيين وهيئة الطاقة الذرية، نظمت كلية الزراعة بجامعة دمشق أمس ندوة علمية حول واقع الزراعة في المناطق الجبلية وتطوير استعمالات الأراضي فيها.

وتركزت محاور الندوة حول السياسة الوطنية لتحسين ظروف الإنتاج والاستثمار فيها وحفظ التربة والمياه وتحسين الخصوبة وتطبيقات الزراعة العضوية والاستشعار عن بعد وتطبيقاته في دراسة استعمالات الأراضي الجبلية وإعداد الخرائط الغرضية.

وأكد رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكريدي حرص الجامعة على تنظيم الفعاليات العلمية للتأكيد على دورها البحثي وتكيفها مع مختلف التطورات والأحداث بهدف تحقيق التواصل بين الجهات البحثية والمنشآت الإنتاجية،

مشيراً إلى تقديم كل الدعم للكليات لتطوير العمل وتحقيق أهداف جامعة دمشق في ربط الجامعة بالجمهور.

بدوره أشار عميد كلية الزراعة الدكتور أمين السعدي إلى أن الندوة تأتي في إطار سعي الكلية لإحتضان قاعدة بيانات علمية تهدف لتطوير البنية التحتية لمؤسسات البحث العلمي وخاصة فيما يتعلق بالجانب الزراعي انطلاقاً من أن البحث العلمي نشاط مستمر يبني على أفكار إبداعية حقيقية من أجل إيجاد الحلول الناجمة للمشاكل المطروحة أو المتوقع.

ويبن رئيس قسم اللجنة العلمية للندوة الدكتور سعيد الشارن أن الندوة تلقي الضوء على المشاكل والمخاطر البيئية التي تعاني منها الأراضي الجبلية نتيجة تعرضها لظاهرة الجفاف والتعرية الريحية والمائية ما أفقدها خواصها الفيزيائية والكيميائية وتعرضها خلال الأزمة الحالية لتعديات على مستوى إزالة الغطاء النباتي.

وفي تصريح له «الوطن» أشارت نقابة المهندسين